

المحور الثاني: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون 90-10

باعتبار أن القانون هدف للاعتماد على الادخار والسوق المالي في تمويل عوض المديونية والتضخم فقد تم إنشاء الهيئات والوسائل الضرورية لضمان حسن سير التنظيم النقدي والبنكي

أولاً: مجلس النقد والقرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد بالنظر إلى المهام التي وكلت إليه وصلاحيات الواسعة التي منحت له حيث يؤدي مجلس النقد والقرض دورين :

- وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر
- وظيفة السلطة النقدية للبلاد

إلا أنه تم الفصل بين هاتين الوظيفيتين سنة 2001 وفق القانون 01/01 وقد تم تكريسه بموجب قانون 11/03 أما فيما يخص تركيبة هذا المجلس فتبين المادة 58 من الأمر 11/03 أن مجلس النقد والقرض من 98 أعضاء : أعضاء مجلس بنك الجزائر عددهم 7 أعضاء (محافظ -3 نواب -3 لهم خبرة في قانون النقد والقرض وشخصيتان يتم بواسطة مرسوم رئاسي

يتمتع مجلس النقد والقرض بسلطات واسعة في مجال النقد والقرض ويمارس هذه السلطات على الخصوص في المجالات التالية:

مهام المجلس النقد والقرض

- ✓ إصدار النقود
- ✓ معايير وشروط بنك الجزائر خاصة في مجالات إعادة الخصم وسندات الموضوعة مأخوذة على سبيل الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات ذات الصلة بالذهب والعملات .
- ✓ تحديد سياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقسيمها والإشراف عليها
- ✓ سير أنظمة الدفع وسلامتها
- ✓ منتجات الادخار والقرض الجديدة
- ✓ اعتماد البنوك والمؤسسات المالية بما فيها المكاتب التنفيذية وفروع البنوك الأجنبية وإقامة شبكاتها وتحديد الحد الأدنى من رأس مال المطلوب تأمينه من طرف هذه البنوك والمؤسسات المالية.

✓ تحديد المعايير الاحترازية التي يجب تطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية

✓ حماية الزبائن

✓ وضع القوانين والمقاييس المحاسبية التي تطبقها البنوك والمؤسسات المالية

✓ تسيير احتياطات الصرف

ثانيا: بنك الجزائر بموجب النقد والقرض

أصبح بنك المركزي يسمى بنك الجزائر وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتعود ملكية رأس ماله بكامل لدولة وسير بنك الجزائر من طرف المحافظ ومجلس النقد والقرض

حسب المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10 تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط بنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب جميع الوسائل الملائمة توزيع اتجاه الخارج واستقرا سوق الصرف.

عمليات بنك الجزائر:

يقوم بنك الجزائر بعمليات واسعة ومتنوعة ذات صلة بالتسيير النقدي والمالي الكلي للبلاد يمكن أن تذكر منها ما يلي :

- القيام بكل عمليات الخصم
- منح قروض مضبوطة بسندات الخزينة أو الذهب أو العملات الأجنبية أو السندات قابلة للخصم كما هي محددة من قبل مجلس النقد والقرض
- التدخل في السوق النقدية وفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض
- منح الخزينة مكشوف بالحساب الجاري
- القيام بكل العمليات على الاحتياطي الذهب التي تعد ملكية لدولة
- إجراء مختلف العمليات التي تتعلق بسندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وكل الأرصدة الأجنبية

إدارة تسيير احتياطات الصرف وتوظيفها وفق كفاءات يحددها مجلس النقد والقرض